أثر الحرب على المشاريع

الشبابية الصغيرة والأصغر

ورقة سياسات

رانيا محمد بازل

كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢٢

POMED
PROJECT
ON MIDDLE EAST
DEMOCRACY

Resonate! Yemen
Learn. Engage. Contribute.

أثر الحرب على المشاريع الشبابية الصغيرة والأصغر

رانيا محمد بازل

كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢٢

نبذة عن المشروع

يهدف مشروع التوجيه البحثي، وهو مشروع تنفذه مؤسسة رنين! اليمن بتمويل من مشروع الديمقراطية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (POMED)، إلى تعزيز دور الشباب من خلال إشراكهم في صناعة السياسات العامة ودعم عملية بناء السلام في اليمن. بحيث يصبح الشباب قادرين على التأثير في السياسات العامة وحل مشكلات التماسك المجتمعي والحوكمة المحلية. ويأتي هذا ضمن هدف رنين الاستراتيجي في رفع أصوات الشباب وإيصالها إلى مراكز صنع القرار.

جميع الحقوق محفوظة © لمؤسسة رنين! اليمن ٢٠٢٢

الملخص التنفيذي:

أدى الصراع الدائر في اليمن إلى العديد من الآثار التي انعكســت ســلبا على حياة الأفراد والمجتمع في شــتى جوانــب الحياة (السياســية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية) بعد أن انتعشت آمالهم في العيش الكريم وتمتعهم بالحقوق والحريات الأساســية وخاصة بعد أحداث ٢٠١١م، لتأخذ الأوضاع بعد ذلك مسارا نحو مزيد من الصراع والحرب والدمار وانتشار الفساد ليجد المجتمع اليمني نفسه في كارثة إنسانية وحياة سمتها البؤس والشقاء.

فقد تأثرت المشــاريع الشــبابية الصغيرة والأصغر جراء الصراع الراهن الذي أدى إلى تدمير قرابة (٤٪) منها بشكل كامل، في حين ما نســبته (٥٥٪) منها مازال مغلقاً، كــما أن (٤٥٪) منها فقط اســتأنف عمله بشــكل جزئي.[١] وتعاني تلك المشروعات من بيئة تحفها العديد من المخاطر كتقلبات الأسعار والاضطرابات الأمنية والنزاع المسلح، وانتشار الفقر بين أفراد المجتمع، حيث يمثل قطاع المشاريع الصغير ة نسبة كبير ة من الاقتصاد المحلي نتيجة اتجاه العديد من افراد المجتمع إليه، بسبب توقف التوظيف في القطاع العام وتراجعه بشكل كبير في القطاع الخاص المنظم، إلى جانب أن القسم الأكبر من المجتمع اليمني يتجه لهذه المشروعات كسلوك اقتصادي متأصــل في ثقافة المجتمع بالإضافــة للعمل في قطاع الزراعــة، فاليمن من أكبر الدول في الشرق الأوســط من حيث المشاريع الصغيرة والأصغر، حيث يوجد لديها ١,٨ مليون مشروع تعيل ٣,٤ مليــون أسرة والتي تعود أغلبها للفقراء وذوي الدخل المحدود.[٢]

كان النصيــب الأكبر من التأثيرات التي حملتها الحرب الدائرة في اليمن للمشاريع الصغيرة والأصغر، خاصة المشاريع الشبابية التي واجهت الكثير مــن التحديات بعد الحــرب، حيث تعاني هذه المشاريع وأصحابها تهديدات متعددة تناولتها الورقة، كإرهاصات الحرب التي أدت إلى تدميرها الكثير من هذه المشروعات وتوقف بعضها كليا أو جزئيا ونهبها، إلى جانب تاثيرات الانهيار الاقتصادي وما خلفة من ارتفاع الأسعار والتضخم وانهيار العملة وغيرها، وصعوبة اســتخراج التصاريــح وضعف موثوقيتهــا في حماية المشروعات الصغيرة، وسرقة هويات بعــض المشروعات، نتيجة لذلــك، وضعف التمويل لهذه المشروعــات، وضعف أداء إدارة وتوجيــه هذه المشروعــات، ومحدودية الدعــم الفني المقدم لتحقيق استدامتها، وظهور فرص جديدة للشباب كالجبهات مما حد من التوجه لهذه المشروعات أو إغلاق بعضها، وأخيراً المخاطر الأمنية على هذه المشروعات.

بالمقابــل قدمت الورقة العديد من التوصيات لتجاوز التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة والأصغر،حيث ركزت على أدوار فاعلة للأطراف المعنية أهمها الحكومة والجهات الرســمية التي يجــب أن تعمل عــلى توفير بيئــة ملائمة لهــذه المشروعات واســتدامتها، وعــلى دور فاعل للمجتمع المــدني في دعم هذه المشروعات، وأيضــا تناولت التوصيات أهمية دور مؤسســات التمويــل ودورها في دعم هذه المشروعات، وأخيرا أعطت الورقة أهمية لدور المانحــين والمنظمات الدوليــة في مرحلة الإنعاش والتعافي الاقتصادي باعطاء مســاحة كبيرة لهذه المشروعات من الاهتــمام، باعتبارها إحدى الوســائل الفاعلــة في دعم مرحلة الإنعاش والتعافي الاقتصادي والتخفيف من الفقر.

الكلمات المفتاحية: المشــاريع الصغيرة والأصغر، تأثير الحرب في اليمن، تحديات الحرب، الاقتصاد اليمني.

المقدمة:

شهد اليمن حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي خلال ٧ ســنوات[٣]،امتدت تداعياتها إلى جميع جوانب الحياة ومؤسسات الدولــة انعكس ذلك بدوره على المشــاريع الشــبابية الصغيرة والأصغر التي تمثل الجزء الأكبر من الاقتصاد المحلي وتوفر مصادر دخل لأغلبية الأفــراد والأسر[٤]، والتي تعرضــت على أثر الحرب الدائرة إلى القصف والنهب والسرقة والتدمير[٥]، وشملت الطرقات، المصانع، والمحلات التجارية،... إلخ، ولحقتها انعكاســات أقل ما توصف بالكارثية على أصحاب المشاريع بكل أحجامها، أما على مستوى المواطنين فقد تسببت في موجات

نزوح من مناطق الصراعات إلى مناطق آمنه نتج عن ذلك انتشار الفقـــر، وتسريح الموظفـــين من وظائفهم[٦] حيـــث أصبح أغلب المواطنين في اليمن يعتمدون على المســـاعدات الإغاثية الإنسانية ووفقا للتقارير الأممية أن ٢٥ مليون نســـمة يعيشون تحت خط الفقر من أصل ٣٠ مليون.[٧]

وفي ظل هـــذا الوضع الاقتصادي والســـياسي تأثرت المشـــاريع الشـــبابية الصغيرة والأصغر التي عملت بعضها على الحفاظ على اســـتمرار مزاولتها لأنشـــطتها، بينما تعرضت مشاريع أخرى إلى الإفلاس والإغلاق وبعضهـــا أغرقت بالديون، مـــما خلق أمامها العديد من التحديات جعلت الكثير من ملاكها الشـــباب تحديدا يتوجهون إلى جبهات القتال كمصـــدر للرزق، أو نحو تجارة غير شرعية كتجاره المخدرات في ظل ضعف دور الجهات الرسمية على احتواء الوضع المعيشي المتدهور.

هدفت الورقة إلى دراســـة أثر الحرب على المشـــاريع الشبابية الصغيرة والأصغر من خلال تســـليط الضـــوء على أبرز المعوقات والتحديات التي تواجهها المشاريع الشبابية الصغيرة والأصغر في ظل الحرب. ومن ثم تقديم التوصيات المقترحة للتغلب على تلك التحديات وأدوار الأطراف المعنية في إطارها.

اعتمدت الورقة على الأدبيات المتوفرة بالإضافة إلى جمع البيانات الميدانية التي شـــملت إجـــراء (١٥) مقابلة معمقة مع أصحاب المشـــاريع تتراوح أعمارهم مابين ٢٢- ٢٨ سنة، بينهم (٨)شباب، (٧) شـــابات عبر تطبيق الزوم في أربـــع محافظات (عدن، تعز، حضرموت، صنعاء)، إلى جانـــب إجراء (٤) مقابلات عن بعد مع مؤسســـات التمويل (بنك الأمـــل، الوطنيـــة للتمويل، الكريمي للتمويل الأصغـــر، بنك اليمن والكويـــت)، إلى جانب إجراء(٣) مقابلات مع منظـــمات وطنية ودولية (الصنـــدوق الاجتماعي للتنميـــة، وكالة تنمية المنشـــآت الصغـــيرة والأصغر SAMPS، البرنامـــج الإنمائي للأمم المتحـــدة UNDP)، ومقابلة واحدة مع أخصائية في الاستشارات النفسية لرواد الأعمال.

السياق العام للمشكلة:

تعاني اليمن منذ سبع ســـنوات من عدم الاستقرار السياسي مما عكس ذلك على العديد من الجوانـــب خاصة الاقتصادية منها[٨]، حيث أسهمت الحرب في تدهور الأوضاع المعيشية واتساع دائرة الفقر والزيادة الهائلة في السكان، وقد ساهمت عملية النزوح من مناطق الصراعات المســـلحة إلى مناطق آمنه في إضافة أعباء على المناطق المضيفة على المـــوارد المتاحة والخدمات بينما تعاني من الافتقار إليها في حقيقـــة الأمر،[٩] فقد نشر صندوق الأمم المتحدة الإنمائي أن الحرب ساهمت في رفع نسبة الفقر من نسبة ٤٧٪ إلى ٧٥ ٪ في نهاية ٢٠١٩، وحذرت من استمرار الحرب التي أدت إلى ارتفاع نســـبة الذين يعانون من الفقر إلى ٧٩٪ تحت خط الفقر منهم ٦٥٪ يوصف أنهم أشد فقرا[١٠].

بالمقابل تعد اليمن أكبر الدول في الشرق الأوســـط احتواء لقطاع المشـــاريع الصغيرة والأصغر[١١]، حيث يبلـــغ عددها ١,٨ مليون مشروع وهي تعيل ٣,٤ مليون أسرة وتعود أغلب تلك المشروعات للفقراء ذوي الدخل المحدود وفقا لمنظمة العمل الدولية[١٢].

إلا أن عددا كبيرا من تلك المشـــاريع تعرضت للإغلاق والسلب والنهب والتجميد والتدمير في مناطق الصراع المسلح، وتقدر نسبة المشـــاريع الصغيرة والأصغر وفقا لإحصاءات ٢٠١٠م ب ٩٧,٥٨ ٪ من إجمالي المشاريع في اليمن،[١٣] مما يعكس الأهمية التي يتمتع بها القطاع، وبحســـب دراسة لمنظمة العمل الدولية ٢٠١٨م على مســـتوي العاصمة صنعاء وضواحيها وجد أن (٤٪) من المشاريع الصغـــيرة دُمرت بالكامـــل، وأن (٥٥٪) من المشـــاريع الصغيرة والمتوسطة المشـــمولة بالعينة مازالت مغلقة وفقا للمسح الذي قامت به ILO، في حين (٤٥٪) منها استأنفت أعمالها بشكل جزئي في ظل الحرب[١٤].

لقد أعاقت الحرب عمل عدد كبير من المشاريع الصغيرة والأصغر، ففي جانب التمويل فقد الكثير من الشباب والبنوك التمويلية

الثقة المتبادلة نتيجة عدم قدرة المقترضين على سداد أقساط القروض، من ناحية أخرى رفعت مؤسسات التمويل المحلية سقف المتطلبات كإجراءات احترازية لتجنب الواقع في أضرار تكبدها خسائر فادحة[١٥].

وقد أدي ذلك إلى الحد من قدرة المشاريع الشبابية الصغيرة والأصغر على التطوير بل والاستمرار، فقد أشار الدكتور محمد سعيد كمبش، أستاذ محاضر في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية "يجب عليهم المحافظة على أموالهم من التآكل. والمحافظة على مال التأسيس على الأقل عند وقوع أسوأ الاحتمالات "[١٦].

الانهيار الاقتصادي:

أثرت متغيرات الصراع الجاري في اليمن على الوضع الاقتصادي والذي بدوره أنعكس سلبا بشكل مباشر على المشاريع الشبابية الصغيرة والأصغر إبتداء من تقلبات أسعار العملات الأجنبية (الدولار) نتيجة ازدواجية عمل المؤسسات الاقتصادية والانقسام كالبنك المركزي الذي يعاني من تدني الاحتياطي من العمله وضعف الدور الرقابي ومشكلة السيولة[١٧]، بالإضافة إلى تعليق الصادرات النفطية التي كانت تمثل نسبة (٩٠٪) من إيرادات البلاد من العملات الأجنبية[١٨]، واستنزاف المخزون من الاحتياطي النقدي[١٩] مما أثر بدوره إلى تراجع القوة الشرائية للمواطنين بسبب ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية والتكاليف المعيشية في ظل انخفاض قيمة الريال اليمني[٢٠]، وقد وجد عدم استقرار العملة المحلية، نتيجة السياسات المتناقضة التي اتخذها طرفي الصراع الرئيسين، حيث شهدت العملة في المناطق الجنوبية ارتفاعا غير مسبوق في أسعار الصرف على إثر إقدام الحكومة المعترف بها دوليا بطبع كميات كبيرة من العملة المحلية (الريال اليمني) التي تقدر(١) تريليون ريال يمني في ٢٠١٩م[٢١]، في وقت تعاني من نقص في العملة الأجنبية (الدولار)[٢٢]، وقد فرض ذلك على العديد من المستثمرين نقل أعمالهم إلى الخارج نتيجة تدهور بيئة الأعمال وتوقف استقطاب الاستثمارات الخارجية التي تعد مصدرا مهما للعملة الأجنبية للبلد[٢٣]، وانعكس ذلك بدوره على المشاريع الشبابية في تخفيض انتاجيتها وتراجع العائدات ورافقها التزامات ثابتة بدفع المصروفات التشغيلية (تكاليف الإيجار والكهرباء والماء،... وغيرها) في ظل انخفاض وتراجع القوة الشرائية مما انعكس بدوره على إغلاق العديد من تلك المشاريع بسبب عدم قدرتها على دفع التزاماتها التشغيلية العالية في ظل الوضع الحالي، أو شراء المواد الخام لارتفاع أسعارها[٢٤].

> "كان لانهيار العمل وارتفاع الأسعار وعدم الاستقرار الاقتصادي وتراجع الأنشطة الاقتصادية وتراجع القوة الشرائية للمواطن عموماً أثرها على انهيار وتوقف أنشطة العديد من المشروعات الصغيرة والأصغر كليا أو علها جزئيا حيث توقفت نصف تلك المشروعات عن ممارسة أنشطتها."

على الرغم من أن سعر الصرف في المناطق التي تقع تحت سيطرة أنصار الله مستقر نسبيا بعد أن تم منع تداول العملة الجديدة بين المواطنين هناك، إلا أن الوضع لا يختلف عن المناطق الجنوبية فقد أفاد أحد أصحاب المشاريع الذي يمتلك مشروعا للعطور " بأن ارتفاع المواد الخام التي يستخدمها جعلت العمل محدود لسبب عدم تقبل المجتمع لارتفاع الأسعار للمنتجات التي يقدمها"[٢٥].

وعلى الرغم من قيام بعض أصحاب المشاريع برفع أسعار منتجاتهم التي يقدمونها للعملاء إلا أنهم يرون أن تلك الزيادة لا تحميهم من الخسائر التي تفرضها تقلبات أسعار الصرف[٢٦]، بينما فضل آخرين بقاء الأسعار كما في السابق رغبة منهم باستمرار تعامل العملاء معهم، لذلك فهم يلجؤون إلى الاستفادة من فترات انخفاض الأسعار للمواد الخام لمشاريعهم لشرائها بكميات كافية للتقليل من الخسائر التي قد تلحق بهم[٢٧]، فقد اتجهت صاحبة مشروع ميني جاتو منزلي إلى شراء المواد الخام التي يتطلبها

مشروعها في حالة انخفاض أسعارها والعمل على تخزينها لفترات قادمة لتجنب ارتفاع أسعارها لفترة معنية مما يجنبها بعض الخسائر[٢٨]، كما أضاف صاحب مشروع للعطور بقوله " إن ارتفاع المواد الخام التي يستخدمها جعلت العمل محدودا بسبب عدم تقبل المجتمع لارتفاع الأسعار للمنتجات التي يقدمها"[٢٩].

من ناحية أخرى تعرض العديد من الشباب الذين يملكون مشاريع كالكافيهات والمطاعم أو ما يشابهها إلى سياسات منع التجمعات التي أدت الي تراجع إيرادات مشاريعهم وجعل أغلبها تتأقلم مع تلك السياسات القائمة على الفصل بين الجنسين، ولم يمنع ذلك من تعرضها للإغلاق من قبل الجهات المسؤوله مما يجعل بيئة العمل تتسم بالتوتر[٣٠].

من جهة أخرى أقدم بعض أصحاب المشاريع على الاستغناء عن العاملين للتخفيف من التكاليف التشغيلية، مما ضاعف الجهد والوقت عليهم، حيث يقضون أغلب أوقاتهم في العمل بمفردهم وخلق ذلك لديهم الكثير من المشاكل الصحية الجسدية والنفسيه، حيث تشير الأستاذة سعاد استشارية في الجانب النفسي لرواد الأعمال " أن العديد من الشباب الذين أقدم لهم الاستشارات يعانون من الاكتئاب والقلق وفقدان الأمل بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة، مما جعلهم يقدمون على السفر إلى الخارج أو الانعزال عن العالم الخارجي "[٣١] ، وهذه أحدى الأسباب في تزايد العنف المجتمعي بشكل عام، وعلى المستوي الأسري بشكل خاص وظواهر الانتحار[٣٢].

ضعف أداء مؤسسات التمويل:

تعد البنوك والمؤسسات التمويلية أحد المساعدين والداعمين للحد من البطالة والفقر والمساهمة في حصول الشباب على الدعم المالي لبدء مشاريعهم الخاصة، حيث يتواجد في اليمن (١٦)جهة تمويلية يشرف الصندوق الاجتماعي على النسبة الأكبر[٣٣] منها إلا أن آثار الحرب امتدت إلى هذا القطاع لتتراجع بذلك عملية التمويل[٣٤]. حيث أثر ذلك على العديد من المشاريع سواء في تعثرها أو في الحد من قدرتها على سداد المستحقات المالية مما وسع دائرة الديون للمؤسسات والبنوك التمويلية على الرغم من أن أغلب المستفدين من القروض هم الفئات الأشد فقرا في اليمن.[٣٥]

لقد دفع الوضع الاقتصادي المتردي ومخاطر الحرب المؤسسات التمويلية لإتخاذ مجموعة من الإجراءات الاحترازية، لتخفيف نسبة تعرضها للمخاطر في الوضع الحالي كالضمانات العينية التي رآها الشباب أنها غير مقنعه ومجحفة والتي تتطلب أن تكون عقار أو ذهب أو ضمانة تجارية، وأشار بعض المبحوثين من أصحاب المشاريع الشبابية أنهم لو كانوا يمتلكون تلك الضمانات لما أقدموا على أخذ القروض لتمويل مشاريعهم وأقدموا على بيعها.

ايضاَ تتصف السياسات التمويلية في الوقت الحالي بالتعقيد وضعف تقديم التسهيلات، حيث أشار بعض أصحاب المؤسسات التمويلية التي أجريت معهم المقابلات أن المؤسسات التمويلية اتجهت إلى رفع نسبة المخاطر، حيث أصبح على الشباب توفير (٥٠٪)من مبلغ المشروع مقابل أن يقوم البنك بتوفير الجزء الآخر[٣٦].

من ناحية أخرى انصرفت المؤسسات التمويلية في الوقت الحالي عن دعم المشاريع الصفرية[٣٧] التي تمثل حاليا الجزء الأكبر في منح التمويل. ووفقا لأحد العاملين في مؤسسة الوطنية للتمويل الذي أشار إلى أن نسبة المخاطرة بها عالية جدا أي أنه قد تعاني البنوك والمؤسسات من فقدان أموالها لعدم وجود ضمانات لنجاح هذه النوعية من المشاريع، مما جعلها تتجه إلى وضع شروط مثل: أن لا يكون مدة افتتاح المشروع تقل عن سنتين، وتوفير نصف المبلغ مقابل أن توفر مؤسسة التمويل النصف الأخر، وتقديم ضمانات كالذهب أو وثائق أراضي أو عقارات ليضمن البنك عودة المبالغ المقترضة[٣٨].

كما أشـــار أصحاب المشاريع في المقابلات إلى أنهم لم يقدموا على قروض تمويلية وذلك بسبب نســـبة الفائدة الكبيرة التي تفرض عليهم، والمدة المقررة للبدء بدفعها، حيث أنه يجب عليهم دفعها في ظل أن المشروع مازال في مرحلة استرداد رأس المال، ولم يجني الأرباح بعد إلى جانب السياسات التمويلية المعقدة التي قد تأخذ أشهر.

أضف إلى ذلك محدودية الانتشار لبعض المؤسسات التمويلية في جميـــع المحافظـــات، وتسريح بعض الموظفـــين أو إغلاق بعض فروعهـــا في بعض محافظات الجمهوريةالتي تعاني من الصراعات المســـلحة والقصف الجوي، خوفا مـــن تعرضها لعمليات النهب والسرقة،[٣٩] مقابل ضعف الحماية من قبل الجهات الأمنية،[٤٠] التي صعبت من وصول الشباب إلى التمويلات،ويضيف أحد أصحاب المشاريع " أن الوضع غير المستقر الذي قد ينفجر في أي وقت منع الشـــباب من الإقبال عـــلى التمويلات من المؤسســـات والبنوك التمويلية[٤١].

صعوبة استخراج التصاريح:

أفرزت الحرب مجموعة من الصعوبات في تســـجيل المشاريع في الجهات الرســـمية، حيث ظهر أن عملية التســـجيل أو التجديد يتطلب مبالغ مالية كبيرة بالنســـبة للمشاريع الصغيرة والأصغر التي تتراوح بين ٢٠٠-١٠٠ الف ريال،[٤٢] بينما في الســـابق كانت لا تتجاوز ٣٠٠٠٠ الف ريال،[٤٣] مما يجعل العديد من الشباب يفضل عدم تســـجيل أو تجديد تصريح مزاولة المشاريع، بالتالي تعرض هوياتهم التجارية (العلامة التجارية) للسرقة. إلى جانب الحد من نشاطهم التجاري، حيث أنه من الصعب التعامل مع المؤسسات التمويلية والمنظـــمات الداعمة التي تتطلـــب وثائق إثبات قد تســـاعد المشـــاريع المتعثرة للانتعاش، ووفقـــا لمقابلة مع أحد المسؤولين في الصندوق الاجتماعي للتنمية يقول " إن عدم إقبال الشباب لتسجيل مشـــاريعهم يعرضهم لسرقة هوياتهم التجارية بالإضافة إلى عـــدم قدرتهم على التعامل الرســـمي مع الجهات الأخرى كالمنظـــمات المانحة والمناقصات التجارية لعدم امتلاكهم وثائق رسمية توثق مشاريعهم" [٤٤].

من جانب آخر، أكد العديد من أصحاب المشـــاريع المشمولين في المقابـــلات أنهم لا يمتلكـــون الوعي الكافي بالإجـــراءات المتعلقة بتسجيل مشاريعهم، مما يعرضهم للابتزاز من قبل اشخاص تستغل صلاحيتها لمصالحهم الشـــخصية، وقد أوضح أصحاب المشاريع أن المحسوبية والوساطة لعبت دورا كبيرا في تسهيل الإجراءات، حيث أن وجود معرفة باشـــخاص في تلك الجهات ســـوف يساعد على استخراج التصريحات والتسجيلات التجارية بسهولة[٤٥].

ومع ذلك كلـــه لم تكن هذه هي الصعوبـــات الوحيدة في هذا الجانب بل إن الأوضاع السياسية وانقسام مؤسسات الدولة أدى إلى تعثر العديد من المشـــاريع الشبابية الصغيرة والأصغر، حيث أنه يجب أن يكون لديهم تصاريح مزاولة نشاطها في إطار المناطق التي تحت ســـيطرة أنصـــار الله، وتصريح آخـــر في إطار مناطق الحكومة المعـــترف بها دوليا.[٤٦] ناهيك عن اختلاف السياســـات والاشتراطات، فلكل طرف سياسات مختلفة عن الآخر مما يجعل نجاح تلك المشاريع الشبابية أكثر تعقيدا.

وتمثل التعقيدات في إجراءات اســـتخراج تصاريح للعبور للتجارة التي يســـتلزم انتقالها بين المحافظات، وتعرضها لمضايقات اثناء التنقـــل مثل عائقاً آخـــر على هذه المشـــاريع[٣٧]، ويتحدث أحد أصحاب المشاريع بهذا الشـــأن بقوله " أعمل على توفير العسل الدوعني مـــن حضرموت ذو الجـــودة العاليـــة ولكن خلقت الصعوبات الأمنية والسياســـية أمام وصول العســـل إلى صنعاء بالتالي التأخير في حصول العملاء على العسل مما خلق مشاكل في عملية التوريد "[٤٨].

رغـــم محاولات الجهـــات الحكومية المســـؤولة لتخفيـــف الأعبـــاء على المشاريع الشـــبابية إلا أنه لم تحقق الأثر الإيجابي، حيـــث قامت الغرفة التجاريـــة بأصدار ســـجلات تجارية مؤقتة مجانية ولكن هذا كان صادما لكثير من الشباب حيث لا يستطيع التعامل التجاري أو دخول مناقصات أو حتى فتح حســـاب بنكي حيث وصفها أحد أصحاب المشاريع أنها مجرد حجز للاسم فقط[٤٩]

> خلقت السياسات المتناقضة بين الشمـــال والجنـــوب تحديـــات أمـــام المشاريـــع الصـــغـــيرة والأصـــغـــر أثـــنـــاء استخراج تصاريح مزوالة الأنشطة.

قصور في دور المجتمع المدني:

رغم الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني في تقديم مشاريع تدعم استمرار المشاريع الشبابية الصغيرة والاصغر عبر مانحين دوليا بشكل عام كالدعم المالي غير المسترد كالتي تقدمها وكالة SMEPS، بالإضافة إلى نشر أوراق سياسات عامة لإيصالها إلى صانع القرار، وتقديم مشروعات التمكين الاقتصادي وتنفيذ مجموعة من التدريبات في إدارة المشاريع ودراسة الجدوي إلا أنها لم تلق أثرا ملموسا بشكل كبير والذي غالبا ما تعتمد على الأساليب التقليدية في ظل ظهور أساليب أكثر حداثة[٥٠]، ثانيا تعمل بعض منظمات المجتمع المدني على تقديم الدعم المالي دون خلق آليات مراقبة ومتابعة وتقديم الاستشارات للشباب حقيقة يتم من خلالها عمل الالتزامات التي تضمن تنفيذهم لأفكارهم في أرض الواقع، واستمرار المشاريع الموجوة فعليا، إلا أن ضعف تلك الآلية جعلت الشباب يعتبرون الدعم المالي التي تقدمة تلك المنظمات مجرد مصدر للدخل يتم إنفاقه في الاحتياجات اليومية مما أعاق وصول ذلك الدعم للشباب المستحقين[٥١].

من جانب آخر تخضع منظمات المجتمع المدني لسياسات المانحين الدوليين الذين يفرضون مجموعة من البرامج التي لا تتناسب مع احتياجات المشاريع الشبابية وفي مقابلة مع أحد العاملين في المنظمات الدولية الممولة إن الدعم دائما يكون في الأغلب موجها نحو الأرياف بنسبة ٧٠٪ مقابل ٣٠٪ إلى المدن وهو ما يدور أيضا على مستوى البنوك والمؤسسات التمويلية غير الرسمية مما خلق فجوة كبيرة ما بين الدعم للأرياف مقابل الحضر.[٥٢]

ضعف أدوات وخبرات الدعم الفني:

تعتبر التجارة في اليمن مهنه متوارثة للأجيال منذ قديم الأزل وهو ما عكس دوره على المشاريع التجارية والصناعية الصغيرة والأصغر، إذ يعاني الشباب من فقر في المهارات الفنية والتقنية في جانب المشاريع كدراسة السوق والمنافسين، وإعداد دراسة بالإضافة إلى الحسابات المالية وإدراة الأزمات مما جعلهم يتعرضون إما لتراجع أعمالهم أو إغلاق مشاريعهم[٥٣]، حيث أكدأغلب أصحاب المشاريع الذي تم مقابلتهم أنهم لا يملكون خطط إدراة مشاريعهم أو معرفة المخاطر المحتملة عليها، ولا يجيدون إعداد الميزانيات المالية وقد عرضهم ذلك لصعوبات في استمرار مشاريعهم، بالإضافة إلى ضعف التسويق لمشاريعهم في وقت أصبح التسويق من أهم الأدوات لإنجاح المشاريع على نطاق واسع، خاصة وأن اليمن مازالت تفتقد الخبراء في مجال التسويق خاصة الإلكتروني[٥٤].

ظهور طرق أخرى للدخل:

من أبرز نتائج الحرب القائمة على المشاريع اضطرار العديد من الشباب للتوجه إلى جبهات القتال بعد تعرضهم للإفلاس والإغلاق لمشاريعهم أو تسريحهم من وظائفهم في قطاع المشاريع الصغيرة والأصغر الذي يستوعب قطاعاً كبيراً من الأيدي العاملة، وقد أكد أحد المبحوثين "أن العديد من الشباب توجهوا إلى جبهات القتال من أجل الحصول على رواتب توفرها أطراف الصراع شهريا وتصل الى ٢٠٠٠ ريال سعودي في مناطق نفوذ الشرعية "[٥٥]،أو الالتحاق بالجبهات من أجل الحصول على الأسلحة منها الكلاشنكوف ليقوموا بعد ذلك ببيعها والاستفادة منها[٥٦]، مما أدى إلى ازدهار تجارة الأسلحة بين فئة الشباب بالتالي توسع دائرة العنف خاصة وأن تلك التجارة لا تحصل على تصاريح رسمية من قبل الجهات المختصة إلى جانب نشاط تجارة المخدرات التي أصبحت رائجة بين فئات الشباب في ظل ضعف أداء الجهات الأمنية في مراقبة ومنع تلك النوعية من التجارة غير الشرعية[٥٧]، ويقول تاجر السلاح مختار عبدالرحيم لأحد المواقع الإخبارية "من السهل علينا كتجار سلاح العمل في ظروف الحرب، فلا توجد موانع قانونية ولا رقابة على تجارة وحيازة السلاح بعد انهيار الدولة"، ويضيف التاجر "أعداد الراغبين في شراء السلاح تزايدت بشكل كبير في فترة الحرب رغم ارتفاع أسعار قطع السلاح عشرات الأضعاف.[٥٨]"

وفي مقابلة لموقع العربي الجديد يقول بسام أحمد: "لقد بعت منذ حوالي نصف عام (حتى الآن) آلاف القطع وحققت أرباحا كثيرة رغم المنافسة الشديدة بين تجار السلاح، ودخول هذا السوق مئات التجار الجدد."[٥٩]

التهديدات الأمنية:

انعكست الأوضاع الأمنية المتدهورة على المجتمع اليمني بشكل عام، وأصحاب المشاريع الشبابية الصغيرة والأصغر بشكل خاص، حيث شهدت السنوات الأخيرة حالات اعتداء تعرض لها الشباب بالضرب أو بالقتل، حيث فقد الكثير من الشباب حياتهم نتيجة المشادات الكلامية مع الجماعات المسلحة[٦٠]

> إن الأوضاع الأمنية غير المستقرة جعلت الشباب يتجهون إلى تجارة الأسلحة والمخدرات لخلق مصادر دخل في ظل أنهم فقدوا الإقبال على مشاريعهم السابقة أو تعرضها للإغلاق، ويرون أن هذا النوع من التجارة لها سوق كبيرة في وقت الحرب تلقي آثارها على الجانب النفسي والاقتصادي والاجتماعي.

ففي عام ٢٠١٩م اشتعلت مواقع التواصل الاجتماعي بالاستهجان من قبل النشطاء والإعلاميين بعد نشر مقطع فيديو تعرض أحد أصحاب المحلات التجارية بحي الحصبة بالعاصمة للضرب بسبب عدم قدرته على دفع الجبايات.[٦١]

ولم تكن تلك الممارسات محصورة على مناطق سيطرة أنصار الله، بل أمتدت إلى المناطق تحت إطار الحكومة المعترف بها دوليا، حيث يحكي لنا أحد أصحاب المشاريع الصغيرة في عدن بإن أحد أصحاب المحلات تم قتلة بعد أن حاولت جماعة مسلحة الادعاء أنها من مصلحة الضرائب ليقدم بعد ذلك صاحب المحل السند الذي يؤكد أنه قام بدفعها لينتهي الأمر بأن خسر حياته.[٦٢] كما يقول أحد أصحاب المشاريع أنه يجب عليه شهريا أن يدفع مبلغ ٦٠,٠٠٠ ألف ريال لأحد بلاطجة الأسواق ولم يستطع تقديم شكوى لأنهم مدعومين من جهات ذات مناصب في الحكومة[٦٣].

مازالت المشاريع تتعرض للاعتداء والنهب في حال عدم الاستجابة للجماعات التي تتحامى تحت اسم الجهات الرسمية لتمارس العنف والإرهاب على أصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر، حيث تقول صاحبة مشروع "إن الأوضاع الأمنية المتدهورة في تعز نتيجة الحرب، جعلها وجعل الكثير من الشابات اللاتي يعملن في مجال التصوير والعودة في وقت مبكر بسبب أنه قد تتعرض الأدوات والأجهزة للسرقة، وتذكر أن هناك نساء تعرضن للاعتداءات أثناء عملهن في ظل ضعف عمل الأجهزة الأمنية وغياب تطبيق العدالة[٦٤]".

> فقد بعض الشباب حياتهم جراء تعرضهم للجماعات المسلحة المنتحلة للشخصية الرسمية، بينما بعضها يعمل في ظل علم الجهات الأمنية تحت ما يسمى الجبايات والضرائب والمجهود الحربي في المناطق الشمالية والجنوبية.

بالمقابل أشارت الغرفة التجارية في صنعاء بأنها تتلقى العديد من بلاغات الاعتداء التي تعرضت لها المشاريع الصغيرة والأصغر لإجبارها على دفع مبالغ مالية للاحتفالات الدينية منها (البسطات، والباعة المتجولين، المحلات التجارية) حيث تقوم بدفع مبالغ دون سندات رسمية وتتراوح ما بين ٥٠٠-٢٠٠ الف ريال[٦٥].

التوصيات:

تقدم الورقة مجموعة من الاقتراحات للتخفيف من تأثير المعوقات التي أفرزتها الحرب أمام المشاريع الشبابية الصغيرة والأصغر والمساهمة في تعزيز الاستقرار للأنشطة الفردية والذي ينعكس بدوره على السلام في اليمن، وتركزعلى أدوار الأطراف المعنية التي يمكنها في التخفيف من تلك المعوقات.

للجهات الحكومية:

١. أهمية أن تقوم الجهات الرسمية بتعميم آلية لتسهيل إجراءات تسجيل وتجديد التصاريح للمشاريع الصغيرة والأصغر بصورة شفافة تدعم المساءلة، بما يضمن حماية أصحاب تلك المشاريع من الابتزاز والمحسوبية وفي إطار ذلك الإسراع بتفعيل نظام النافذة الواحدة (يدوي/إلكتروني) لاستكمال جميع الإجراءات القانونية والإدارية الخاصة بالمشاريع الصغيرة والأصغر والتي تعمل على توفير الوقت والمال وتضمن سرعة استخراج التصاريح.
٢. اعتماد إطار أو آلية رسمية ثابتة الاتصال، دائمة وفعالة تضمن إيصال أصوات أصحاب المشاريع إلى الجهات الرسمية للتعامل مع مشكلاتهم الرئيسة والطارئة وفي مقدمتها وزارة التجارة والصناعة والمؤسسات التمويلية.
٣. تفعيل دور الجهات الرسمية في الرقابة والمساءلة على منتحلين الشخصية (رسمية وغير رسمية) من أجل تجاوز عمليات الابتزاز والاعتداءات على أصحاب المشاريع.
٤. تفعيل صندوق الشكاوى في وزارة التجارة والصناعة والغرف التجارية ليسهل على أصحاب المشاريع رفع الشكاوى التي تواجههم أثناء معاملاتهم الرسمية أو أثناء تعاملهم مع تجاوزات الموظفين في المؤسسات المعنية.
٥. تشجيع مؤسسات القطاع الخاص لدعم قطاع المشاريع الصغيرة والأصغر وجعل مخرجاتها كأحد مصادر مدخلات مؤسسات القطاع الخاص.

لمنظمات المجتمع المدني:

١. العمل على دعم وإنشاء حاضنات ومسرعات الأعمال لدعم المشاريع الصغيرة والأصغر التي تعمل على تدريب وتأهيل المشاريع وتقدم الاستشارات بشكل مستمر ما يضمن استمرار تلك المشاريع وتذليل الصعوبات التي تواجههم.
٢. تبني حملات مناصرة من أجل توفير الحماية اللازمة لنفسها كجهات تمويلية، وللمشاريع الصغيرة والأصغر من الابتزاز والانتهاك، كذلك حملات مناصرة ضد الاجراءات التعسفية الممارسة ضد المشاريع الصغيرة والأصغر للشباب.

للمنظمات الدولية ذات الصلة:

١. إجراء دراسة واسعة لتحليل احتياجات مشروعات الشباب تساعد في توجيه الدعم والتمويل للتخفيف من الأضرار التي تعرضت لها نتيجة الحرب، وضمان استمرارها بآليات توافق مع الواقع الحالي.
٢. التعاون الفعال مع مؤسسات التمويل من خلال حشد الموارد المالية الكافية لمساعدة المشاريع المتعثرة من الإفلاس أو الإغلاق.
٣. تبني برامج تأهيلية ودعم فني لمؤسسات التمويل في مجال التمويل الأصغر تشمل آليات وأساليب التمويل الحديث الذي يقوم على نشر الثقافة الإيجابية، وتطوير وإنعاش المشاريع الصغيرة والأصغر لفئة الشباب والنساء في إطار برنامج متكامل موجه نحو الإنعاش والتعافي الاقتصادي بدلا من التركيز على الإغاثات في الجانب الغذائي.
٤. الضغط على أطراف النزاع من أجل تحييد القطاع الاقتصادي، وعدم الإضرار بالمشاريع الصغيرة والأصغر.

للمؤسسات التمويلية:

١. تصميم برامج تدريبية في تطوير وتأهيل القدرات الشبابية في إدارة المشـــاريع والبرامج ذات الصلة قبـــل إعطاء أي تمويل للشباب.

٢. التخفيـــف من الإجراءات المرتبطـــة بالحصول على تمويلات ليتسنى للشـــباب القدرة والرغبة في الحصول على دعم من تلك المؤسسات والجهات التمويلية.

٣. تبني سياسات واسعة الانتشار، من أجل ضمان وصول الدعم المالي والفني للمشاريع الصغيرة والأصغر وضمان استدامتها.

٤. تنســـيق أكبر مع القطاع الخاص والشركات الكبيرة من أجل تقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والأصغر للشباب.

٥. تبنـــي صناديـــق تمويل يمكـــن للمانحين والقطـــاع الخاص ومؤسســـات التنمية الاجتماعية كالـــزكاة والأوقاف دعمها لتوفير تمويلات غير مشروطة لدعم قطاع الصناعات الصغيرة والأصغر.

المراجع والهوامش:

١. تقرير تقييم أضرار المؤسسات المتوسطة والأصغر اليمن (مدنية صنعاء وضواحيها)"، منظمة العمل الدولية، ٢٠١٨.
٢. عبد الله الحبابي، مرجع سبق ذكره.
٣. زكريا الكمالي،" ٧ سنوات على حرب اليمن: منعطف حاسم لفرص السلام "، موقع العربي الجديد، ٢٠٢٢
https://www.alaraby.co.uk/politics/7-سنوات-على-حرب-اليمن-منعطف-حاسم-لفرص-السلام
٤. عبد الله الحبابي،" ١,٨ مليون مشروع يمني معرّض للإغلاق"، موقع العربي الجديد، ٢٠١٥
https://www.alaraby.co.uk/18-مليون-مشروع-يمني-معرّض-للإغلاق
٥. عبد الله الحبابي، مرجع سبق ذكره.
٦. عبد الله الحبابي، مرجع سبق ذكره.
٧. "الأمم المتحدة: ٢٥,٥ مليون يمني يعيشون تحت خط الفقر"، موقع الأناضول،٢٠٢٢،
https://www.aa.com.tr/ar/2552241/السياسة/الأمم-المتحدة-255-مليون-يمني-يعيشون-تحت-خط-الفقر
٨. أنتوني بيسويل ، "لماذا تبقى العوامل الاقتصادية في قلب الصراع اليمني"، تحليل، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠
https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/9634
٩. النازحون داخليا"، مقال،ا للجنة الدولية للصليب الأحمر، ٢٠١٨"
https://www.icrc.org/ar/document/internally-displaced-people
١٠. بالعربي، موقع الإلكتروني، RT تقرير أممي: اليمن سيصبح أفقر دولة إذا استمرت الحرب حتى ٢٠٢٢"، موقع
https://arabic.rt.com/middle_east/1050625--2022حتى-الحرب-استمرت-إذا-دولة-أفقر-سيصبح-اليمن-أممي-تقرير/# ٢٠١٩
١١. عبد الله الحبابي" ١,٨ مليون مشروع يمني معرّض للإغلاق"، موقع العربي الجديد، ٢٠١٥
https://www.alaraby.co.uk/18-مليون-مشروع-يمني-معرّض-للإغلاق
١٢. عبد الله الحبابي، مرجع سبق ذكره.
١٣. ماهر عثمان وآخرون، "المنشآت الصغيرة والأصغر المسار الأمثل لمواجهة الفقر في زمن الحرب"، مؤسسة رواد، ٢٠٢١
https://rowad.org//media/332/2--اعادة21--المنشآت-الصغيرة--سياسات-ورقة.pdf
١٤. "تقرير تقييم أضرار المؤسسات المتوسطة والأصغر، مرجع سابق
١٥. مقابلة شخصية، بنك الوطنية لتمويل، عبر الزوم، سبتمبر، ٢٠٢٢.
١٦. ريم الفضلي، "المشاريع الصغيرة.. نافذة لصناعة السلام والتغلب على آثار الحرب، تقرير"، عدن الغد، ٢٠٢١،
https://adengad.net/posts/564434
١٧. فارع المسلمي وآخرون، انهيار الاقتصاد والمجاعة الوشيكة في اليمن: خطوات جادة عاجلة يجب اتخاذها لتجنب الأسوأ، تقرير مركز صنعاء لدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥، ص ٧-٦، https://sanaacenter.org/ar/yemen-in-crisis-ar/27
١٨. عبد القادر أحمد علي العواضي، "الاقتصاد اليمني إعادة الإعمار وأولويات البناء، معهد البحوث والدراسات العربية"، ٢١٩، ص ٧٣.
١٩. فارع المسلمي وآخرون، مرجع سبق ذكره.
٢٠. فارع المسلمي وآخرون، مرجع سبق ذكره.
٢١. انتوني بيسويل، "النشرة الاقتصادية اليمنية: الحرب من أجل السيطرة النقدية تدخل مرحلة جديدة خطيرة، تقرير"، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٦، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/analysis-ar/9500 .
٢٢. انتوني بيسويل، مرجع سبق ذكره.
٢٣. انتوني بيسويل، مرجع سبق ذكره.
٢٤. مقابلة شخصية، صاحبة مشروع مخبوزات، عبر الزوم، صنعاء، سبتمبر، ٢٠٢٢.
٢٥. مقابلة شخصية، صاحب مشروع للعطور، عبر الزوم، صنعاء، سبتمبر ٢٠٢٢.
٢٦. مقابلة شخصية، صاحبة مشروع ديكوريشن، عبر الزوم، عدن، سبتمبر، ٢٠٢٢.
٢٧. مقابلة شخصية، صاحبة مشروع ميني جاتو كيك، عبر الزوم، صنعاء، سبتمبر ٢٠٢٢.

٢٨. مقابلة شخصية، صاحبة مشروع ميني جاتو كيك، مرجع سبق ذكره.
٢٩. مقابلة شخصية، صاحب مشروع للعطور، عبر الزوم، صنعاء، سبتمبر ٢٠٢٢.
٣٠. الكاتب غمدان الدقيمي، فتاة يمنية: لأني جلست في مقهى.. قالوا لي الله يلعنك، موقع ارفع صوتك، ٢٠١٧، https://www.irfaasawtak.com/articles/2017/05/05/فتاة-يمنية-لأني-جلست-في-مقهى-قالوا-لي-الله-يلعنك
٣١. الأستاذة سعاد، مؤسسة سكوب للاستشارات، عبر الزوم ، أكتوبر ٢٠٢٢.
٣٢. مقابلة شخصية، صاحب مشروع ألعاب، عدن، عبر الزوم، النارية أكتوبر ٢٠٢٢.
٣٣. مقابلة شخصية، صندوق التنمية الاجتماعي، عبر الزوم، عدن، سبتمبر، ٢٠٢٢.
٣٤. مقابلة مع مسؤول في صندوق التنمية الاجتماعي – فرع عدن – سبتمبر – ٢٠٢٢.
٣٥. محمد راجح، "التمويل الأصغر في اليمن يغرق بالقروض المتعثرة"، مقال، موقع العربي الجديد، ٢٠٢٠، https://www.alaraby.co.uk/التمويل-الأصغر-في-اليمن-يغرق-بالقروض-المتعثرة .
٣٦. مقابلات أجراها الباحث مع البنوك التمويلية، سبتمبر، ٢٠٢٢.
٣٧. مقابلة شخصية، الكريمي لتمويل الأصغر،.....، أكتوبر، ٢٠٢٢.
٣٨. مقابلة مع الوطنية لتمويل، مرجع سبق ذكره.
٣٩. منيف الشيباني، "التمويل الأصغر في اليمن: نظرة عامة على التحديات والفرص"، مقال، مركز صنعاء لدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٠، https://sanaacenter.org/ar/publications-all/main-publications-ar/9814 .
٤٠. مقابلات اجراءها الباحث مع البنوك التمويلية، سبتمبر، ٢٠٢٢.
٤١. مقابلة اجراءها الباحث مع أحد أصحاب المشاريع، صنعاء، سبتمبر، ٢٠٢٢.
٤٢. مقابلات اجرئها مع أصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر في تعز، صنعاء، عدن، حضرموت. تم اجرؤها في سبتمبر ٢٠٢٢.
٤٣. مقابلة مع أحد أصحاب المشاريع، صنعاء، سبتمبر،٢٠٢٢.
٤٤. مقابلة مع مسؤول في صندوق التنمية الاجتماعي – فرع عدن – سبتمبر – ٢٠٢٢.
٤٥. مقابلات مع أصحاب المشاريع الصغيرة والأصغر مرجع سبق ذكره.
٤٦. مقابلة مع مسؤول مصلحة الضرائب – مدينة عدن – سبتمبر – ٢٠٢٢.
٤٧. مقابلة شخصية مع صاحبة مشروع العسل – صنعاء ٢٠٢٢
٤٨. مقابلة شخصية مع صاحبة مشروع العسل مرجع سبق ذكره.
٤٩. مقابلة شخصية مع احد أصحاب المشاريع، عبر الزوم، سبتمبر،٢٠٢٢.
٥٠. مقابلة شخصية مع مسؤول في صندوق التنمية الاجتماعي، عبر الزوم، عدن، سبتمبر،٢٠٢٢.
٥١. مقابلة شخصية مع صاحبة مشروع، عبر الزوم، صنعاء، سبتمبر ٢٠٢٢
٥٢. مقابلة شخصية مع مسؤول في UNDP، عبر الزوم، صنعاء، سبتمبر، ٢٠٢٢.
٥٣. مقابلة مع مسؤول في UNDP، عبر الزوم،صنعاء، سبتمبر، ٢٠٢٢.
٥٤. مقابلة شخصية صاحبة مشروع تصوير، تعز، عبر الزوم، ٢٠٢٢.
٥٥. مقابلة أحد صاحبات المشاريع، عدن، سبتمبر ٢٠٢٢.
٥٦. همدان العليي،"لهذه الأسباب يُقاتل شباب وأطفال في صفوف الحوثي"، مقال، موقع العربي الجديد، ٢٠١٥، https://www.alaraby.co.uk/لهذه-الأسباب-يُقاتل-شباب-وأطفال-في-صفوف-الحوثي .
٥٧. " تركت الجامعة لتجارة السلاح " مهنة في زمن الحرب تغري شباب اليمن"، مقال،موقع المصدر، موقع الالكتروني، ٢٠١٦، https://almasdaronline.com/article/78909 .
٥٨. محمد حيدري، "الحرب تحول اليمن إلى سوق مفتوحة لتجارة السلاح "، موقع DW، مقال، ٢٠١٥، https://www.dw.com/ar/الحرب-تحول-اليمن-إلى-سوق-مفتوحة-لتجارة-السلاح/a-18919303 .
٥٩. محمد حيدري، مرجع سبق ذكره.
٦٠. مقابلة أجراها الباحث مع أحد أصحاب المشاريع – عدن – ٢٠٢٢.

٦١. "فيديو "اعتداء الحوثي على صاحب محل تجاري".. وزير يمني وسفير السعودية يعلقان"، موقع CNN بالعربية، مقال، ٢٠١٩، https://2u.pw/jsSPM .
٦٢. مقابله شخصية مع صاحب مشروع الألعاب النارية، عبر الزوم، عدن، سبتمبر، ٢٠٢٢.
٦٣. مقابلة شخصية مع صاحب مشروع الألعاب النارية ، مرجع سبق ذكره.
٦٤. مقابلة شخصية أجراها الباحث مع أحد أصحاب المشاريع، تعز، سبتمبر ٢٠٢٢.
٦٥. "مليشيات الحوثي تجبر المحلات التجارية في صنعاء على دفع مبالغ مالية لتغطية فعالياتها الطائفية"، موقع عدن٢٤، ٢٠٢٢. ، https://aden.net/news/169862

عن الباحث

رانيا بازل، طالبة ماجستير علوم سياسية وعلاقات دولية في معهد البحوث والدراسات العربية بمدينة القاهرة المصرية

عن مؤسسة رنين! اليمن

رنين! اليمن مؤسســـة غير حكومية غير ربحية بدأت بمزاولة أعمالها كمبادرة شبابية في يناير ٢٠١٠ وسجلت رســـمياً في وزارة الشؤون الاجتماعية في أغسطس ٢٠١١. تعمل المؤسسة على خلق مناخ سياسي جديد يعنى بتطوير وتقييم السياسات العامة. تهدف رنين اليمن إلى تقديم أصوات الشباب اليمني لخطاب السياسة العامة في اليمن ودعم العمل الشبابي ذات البعد الوطني والدولي.

كل الحقوق محفوظة لـ مؤسسة رنين! اليمن

http://www.resonateyemen.org/ar